

دائرة الاحصاء والأبحاث
قسم ميزان المدفوعات
والتجارة الخارجية

البنك المركزي العراقي
CENTRAL BANK OF IRAQ

تقرير ميزان المدفوعات العراقي 2025



جمهورية العراق
البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

التقرير السنوي
لميزان المدفوعات العراقي (2025)

Annual Report of
Iraq's Balance of Payments (2025)

Statistics & Research Department

www.cbi.iq

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 5120 لسنة 2024

المحتويات	الصفحة
قائمة المفاهيم الرئيسية لميزان المدفوعات	أ- ب
المقدمة	ج
1- الحساب الجاري	1
1-1 الميزان التجاري	1
2-1 ميزان الخدمات	3
3-1 ميزان السلع والخدمات	4
4-1 حساب الدخل الأولي	6
5-1 حساب الدخل الثانوي	7
2- الحساب الرأسمالي	8
3- الحساب المالي	8
1-3 صافي الاستثمار المباشر	8
2-3 استثمار الحافطة	9
3-3 الاستثمارات الأخرى	9
4-3 الأصول الاحتياطية	10
4- صافي فقرة السهو والخطأ	12

قائمة الاشكال	الصفحة
1 التوزيع النسبي لهيكل الصادرات السلعية لعام 2025	2
2 التوزيع النسبي لهيكل الاستيرادات السلعية لعام 2025	3
3 التوزيع النسبي لهيكل صادرات الخدمات لعام 2025	3
4 التوزيع النسبي لهيكل إستيرادات الخدمات لعام 2025	4
5 التوزيع النسبي لهيكل صادرات السلع والخدمات لعام 2025	5
6 التوزيع النسبي لهيكل استيرادات السلع والخدمات لعام 2025	5
7 حساب الدخل الاولى لعام 2025	7
8 حساب الدخل الثانوي لعام 2025	8
9 استثمار الحافطة لعام 2025	9
10 الاستثمارات الاخرى لعام 2025	10
11 مكونات الاصول الاحتياطية لعام 2025	11
12 فقرة صافي السهو والخطأ لميزان المدفوعات العراقي 2025	13

قائمة الجداول	الصفحة
1 الجوانب الدائنة والمدينة في الحسابات الرئيسية لميزان المدفوعات	12

قائمة المفاهيم

أولاً: الحساب الجاري: يُسجل الحساب الجاري تدفقات السلع والخدمات والدخل الأولي والدخل الثانوي بين المقيمين وغير المقيمين.

1. الميزان التجاري: يُسجل الميزان التجاري الفروقات بين الصادرات السلعية واستيراداتها.

2. ميزان الخدمات: يُسجل ميزان الخدمات الفروقات بين صادرات الخدمات واستيراداتها ، ويتم تبويب أنواع الخدمات المصنفة في هذا الميزان وفقاً لنوع الخدمة المقدمة وليس حسب الجهة المقدمة للخدمة وذلك بالترابط الوثيق بين دليل التجارة الدولية في الخدمات وبين دليل ميزان المدفوعات.

3. حساب الدخل الأولي: يُبين حساب الدخل الأولي تدفقات الدخل بين الوحدات المؤسسية المقيمة وغير المقيمة.

أ. حساب توليد الدخل (والذي يُسجل فيه الدخل المتولد في عملية الإنتاج) ويقع ضمنه تعويضات العاملين الموسمين (لأقل من سنة) والتي تُعد أجورهم دخلاً عن المساهمة بمدخل العمل في عملية الإنتاج.

ب. حساب تخصيص الدخل الأولي (والذي يسجل فيه الدخل الأولي الذي يُعزى إلى الوحدات المؤسسية المسؤولة عن توفير اليد العاملة والأصول المالية والموارد الطبيعية).

4. حساب الدخل الثانوي: يُبين حساب الدخل الثانوي التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين لبيان دورها في عملية توزيع الدخل بين الاقتصادات، وتتخذ تحويلات الدخل الثانوي هذه شكلاً نقدياً أو عينيّاً، كما تقسم هذه التحويلات إلى :

أ. التحويلات الخاصة: وتشمل هذه التحويلات تحويلات العاملين لأكثر من سنة ، والمساعدات المحولة سواء كانت بين أفراد أو أسر معيشية بغض النظر عن صلة القرابة.

ب. التحويلات الرسمية: وتشمل الضرائب على الدخل والثروة والمزايا والمساهمات الاجتماعية والاشتراكات والمنح.

ثانياً : الحساب الرأسمالي

يعرض الحساب الرأسمالي التحويلات الدائنة والمدينة للأصول الثابتة غير المنتجة غير المالية (كالموارد الطبيعية، وعقود الإيجار والتراخيص والأصول التسويقية) والمنح الرأسمالية المقدمة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية ، ويعمل هذا الحساب مع الحساب الجاري كبند يوازن الحساب المالي، حيث يُبين كل من الحسابين (الجاري + الرأسمالي) المعاملات غير المالية ليمثل رصيديهما صافي الإقراض أو الإقتراض غير المالي، فيما يُبين الحساب المالي كيفية تمويل صافي الإقراض أو الإقتراض.

ثالثاً: الحساب المالي

يُسجل هذا الحساب المعاملات التي تنطوي على أصول وخصوم مالية وتتم بين المقيمين وغير المقيمين. ويسمى الرصيد الكلي للحساب المالي صافي الإقراض/ صافي الاقتراض ويعرف صافي الإقراض على أنه تقديم الاقتصاد أموالاً إلى العالم الخارجي أي ارتفاع الأصول ، أما صافي الاقتراض فهو قيام باقي العالم بتقديم الأموال إلى الاقتصاد المعني أي انخفاض الأصول، مع الإشارة إلى وجوب مساواة الرصيد الكلي لهذا الحساب مع مجموع رصيدي الحسابين الجاري والرأسمالي)، وفيما يأتي أهم مكونات هذا الحساب:

1. صافي الاستثمار المباشر: يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تدفقات استثمارية للمستثمرين الأجانب التي تمثل ما نسبته نحو (10%) أو أكثر من رأسمال الشركة، أو ما يمثل نحو (10%) من القوة التصويتية.

ويتم هذا النوع من الاستثمار من أجل الحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة تعمل في إقتصاد غير إقتصاد المستثمر، وينطوي هذا النوع من الاستثمار على علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة وسيطرة دائمتين لكيان مقيم في إقتصاد واحد في مؤسسة مقيمة في إقتصاد غير إقتصاد المستثمر الأجنبي.

2. استثمار الحافطة: يشمل استثمار الحافطة المعاملات في الأوراق المالية والمراكز عبر الحدود التي تنطوي على سندات دين أو حقوق ملكية غير المضمنة في الاستثمار المباشر أو الأصول الاحتياطية أي التي تملك قوة تصويتية اقل من (10%)، وتتميز الأوراق المالية المضمنة تحت بند استثمار الحافطة بتيسير تداولها مما يتيح حيازتها لدى مختلف الأطراف على مدار عمرها وهذا يمثل للمستثمرين فرصة لتنويع محافظهم الاستثمارية والتمكن من سحب استثماراتهم بسهولة، فضلاً عن ارتفاع درجة سيولة التداول في تلك الأدوات المالية.

3. الاستثمارات الأخرى: تغطي الاستثمارات الأخرى حصص الملكية الأخرى والعملية والودائع والقروض ونظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة والائتمانات والسلف التجارية ومخصصات حقوق السحب الخاصة.

4. الأصول الاحتياطية: يتضمن جانب الأصول الاحتياطية الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة (كالحفاظة على الثقة في العملة المحلية) وتشكيل أساس يستند إليه في الإقتراض الخارجي، ولا بد أن تكون الأصول الاحتياطية أصولاً بالعملة الأجنبية وأصولاً موجودة بالفعل، ويستبعد منها الأصول المحتملة.

أ. حقوق السحب الخاصة: تُعدُّ حقوق السحب الخاصة أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام 1969 ليكون مكملاً للاحتياطيات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، ويمكن للبلدان الأعضاء في الصندوق المشاركين في إدارة حقوق السحب الخاصة مبادلة تلك الحقوق بأي من العملات القابلة للاستخدام الحر، حيث تعمل هذه الوحدات كعنصر مكمل لاحتياطيات البلدان من النقد الأجنبي لدعم اقتصاداتها وتحد من اعتمادها على الدين المحلي أو الخارجي الأعلى تكلفة.

ب. الذهب النقدي: هو الذهب الذي تملكه السلطات النقدية والذي تحتفظ به على شكل سبائك تصل نسبة نقائها إلى (995 بالألف) ويتم تداولها في أسواق منظمة أو من خلال ترتيبات ثنائية بين البنوك المركزية.

ج. وضع الاحتياطي لدى الصندوق: ويعبر هذا الوضع عن شريحة الاحتياطي أي المبالغ بالعملة الأجنبية التي يجوز للبلد العضو سحبها من الصندوق خلال مدة قصيرة، وأي مديونية للصندوق (بموجب اتفاقية إقتراض) في حساب الموارد العامة تكون متاحة بسهولة للبلد العضو من خلال إجراء عمليات شراء من شريحة الاحتياطي وتكون متاحة خلال مدة زمنية يتم الإتفاق عليها

د. الموجودات الأجنبية: وتشمل ما يأتي:

- العملة والودائع: وتشمل الودائع لدى البنوك المركزية الأجنبية وبنك التسويات الدولية وغيرها من شركات تلقي الودائع غير المقيمة وإتفاقات الودائع في حسابات الصندوق الإئتمانية القابلة للإسترداد بسهولة لتسوية إحتياجات ميزان المدفوعات.
- الأوراق المالية: وتتضمن سندات الملكية وسندات الدين السائلة والقابلة للتداول والصادرة عن كيانات غير مقيمة ومن بينها الأوراق المالية طويلة الأجل (كأذونات الخزانة الأمريكية) ويستبعد منها الأوراق المالية غير المدرجة للتداول العام إلا إذا كانت سائلة.

المقدمة:

إنطلاقاً من حرص البنك المركزي العراقي على تعزيز سياسة الإفصاح والشفافية، التي تهدف إلى خدمة وظائف عدة يأتي في مقدمتها مراقبة المؤشرات الرئيسية للقطاع الخارجي من أجل تحديد مجالات احتياجات السياسة الاقتصادية، فقد تضمن التقرير قسمين أساسيين.

يعرض القسم الأول أداء المكونات الرئيسية للحساب الجاري، فيما يستعرض القسم الثاني أهم التطورات الحاصلة في الحسابين الجاري والرأسمالي وجانب (عمليات تحت الخط) المتمثلة في الحساب المالي ليتم تضمين هذا الفرق في فقرة صافي السهو والخطأ التي تحدد إشارتها حجم الخلل في الجوانب الدائنة والمدينة من تلك العمليات.

أسفرت معاملات الاقتصاد العراقي مع العالم الخارجي لعام 2025 عن عجز في ميزان المدفوعات الكلي ليلبلغ (9960.2) مليون دولار، حيث حقق الحساب الجاري فائضاً بلغ (4758.3) مليون دولار نتيجة الفائض المتحقق في الميزان التجاري الذي بلغت قيمته (20923.3) مليون دولار، فضلاً عن تحقيق حساب الدخل الثانوي فائضاً بلغت قيمته (321.5) مليون دولار على التوالي نتيجة زيادة المقبوضات، في مقابل تسجيل حساب الدخل الأولي وميزان الخدمات عجزاً قيمته (89.5) و (16397) مليون دولار نتيجة زيادة المدفوعات المتعلقة بأرباح الشركات النفطية الأجنبية المحولة إلى الخارج، فضلاً عن العجز المتحقق في خدمات السفر والنقل والتأمين والخدمات المالية والسلكية.

من جهة أخرى فقد أسفرت المعاملات الرأسمالية لعام 2025 عن صافي تدفق إلى الخارج بلغ (0.1) مليون دولار، فيما حقق الحساب المالي عجزاً بلغت قيمته (3923.8) مليون دولار، حيث ظهر هذا الحساب بإشارة سالبة نتيجة التغيرات التي طرأت على كلٍّ من الأصول والخصوم المالية الخارجية.

ولتحقيق التوازن لا بد أن يتحقق التساوي من الناحية النظرية بين كلٍّ من (الحسابين الجاري والرأسمالي) وبين (الحساب المالي) والذي يكشف عدم التساوي بينهما مجموعة الاختلالات التي تنشأ من الناحية العملية نتيجة لقصور البيانات المصدرية ووسائل إعداد البيانات، ويسمى هذا الاختلال (صافي فقرة السهو والخطأ) التي تظهر في ميزان المدفوعات نتيجة عدم تسجيل قيم القيود المدينة في الحسابين الجاري والرأسمالي بصورة دقيقة، والتي تشمل في جزء كبير منها عدم دقة بيانات جانب الاستيرادات السلعية والخدمات، حيث بلغ صافي هذه الفقرة (-8682-) مما يتطلب إجراء مراجعات دورية وبصورة مستمرة وذلك لأهمية دقة تلك البيانات في تقليل هذه الفقرة.

أما عن أهم أسباب الاختلال الرقمي (السهو والخطأ) فهو عدم التطابق الفعلي بين فائض الحساب الجاري البالغ (4758.3) مع التدفق الرأسمالي (-0.1) اللذين لم يحققا تقاطعاً محاسبياً مع حركة الحساب المالي البالغ (-3923.8-)، مؤدياً إلى ظهور فجوة تمويلية تمثلت بفقرة صافي السهو والخطأ بلغت (-8682-) مليون دولار، ويُعزى هذا الاختلال إلى قصور البيانات المصدرية، وتحديدًا عدم دقة قيود الجانب المدين في الحساب الجاري والتي تشمل بيانات الاستيرادات السلعية والخدمات غير المسجلة.

1- الحساب الجاري

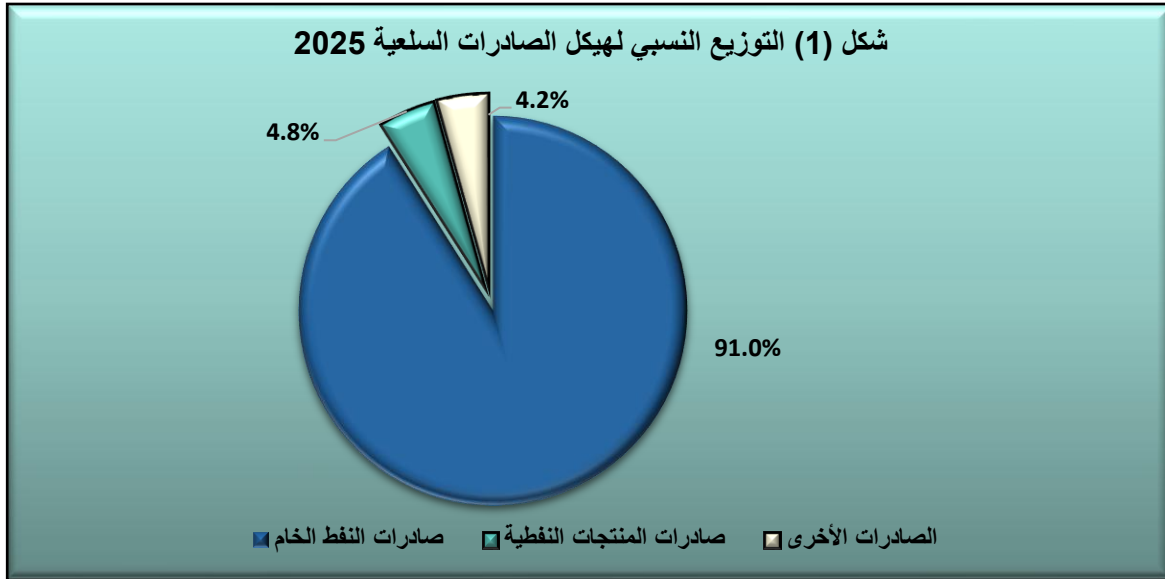
يتحدد المسار التحليلي لمؤشرات الحساب الجاري بصفته المكون الأكبر والأهم في ميزان المدفوعات والخلية الحيوية المرتبطة بمؤشرات الإنتاج والدخل القومي عبر شقين هيكليين يحكمان اتجاه النمو الاقتصادي ومستواه:

يتبلور الشق الأول في حالة تسجيل عجز بالحساب الجاري نتيجة تجاوز الاستهلاك الكلي للدولة لحجم إنتاجها المحلي، وهو ما يفرض تفعيلاً إلزامياً لـ "معادلة الهوية التجارية" التي تقضي بضرورة موازنة هذا العجز عبر تدفقات مالية ورأسمالية وافدة ومساوية له في القيمة، وتظل استدامة هذا العجز مشروطة برغبة المقرضين الدوليين في استمرار التمويل، إذ إن أي تعثر مفاجئ في تدفق هذه الأموال يقود مباشرة إلى تدهور حاد في قيمة العملة الوطنية واضطرابات اقتصادية عميقة نتيجة الضغط على الاحتياطيات.

وفي المقابل، لا يقل الشق الثاني المتمثل في تحقيق الفائض خطورة، حيث ينشأ فائض الحساب الجاري عندما يتجاوز الإنتاج المحلي مستويات الاستهلاك أو عند تفوق معدلات الادخار على الاستثمار، وهي الحالة الهيكلية التي تنطبق على الدول الريعانية التي تنتج سلعاً أولية تفوق حاجتها المحلية وتعتمد باستمرار على طلب الأسواق الخارجية لتصريف هذا الفائض، مما يدفع هذه الدول إلى إعادة تدوير مدخراتها العينية وإقراضها دولياً لتوفير السيولة اللازمة للشركاء التجاريين لتمكينهم من مواصلة شراء واستهلاك الصادرات الفائضة. سجّل الحساب الجاري لعام 2025 فائضاً قيمته (4759) مليون دولار، والذي يعزى إلى الفائض المتحقق في الميزان التجاري.

1-1 الميزان التجاري: سجّل الميزان التجاري لعام 2025 فائضاً قدره (20923.3) مليون دولار، ويعزى هذا الفائض إلى:

1-1-1 الصادرات السلعية: سجّلت الصادرات السلعية لعام 2025 مبلغاً قيمته (92476) مليون دولار، بعد أن شكّلت صادرات النفط نسبة (91%) من إجمالي الصادرات السلعية لتبلغ (84151.7) مليون دولار، بضمنها قيمة النفط الخام العيني المدفوع إلى الشركات النفطية الأجنبية بقيمة (13998.1) مليون دولار، أما صادرات المنتجات النفطية فقد شكّلت نسبة (4.8%) من إجمالي الصادرات السلعية لتبلغ (4394.1) مليون دولار، فيما شكّلت الصادرات الأخرى نسبة ضئيلة بلغت (4.2%) وبقيمة (3930.2) مليون دولار، تركز الجزء الأكبر منها في (التجهيزات الصناعية وبعض الأغذية والمشروبات الأولية المعدة للاستهلاك العائلي، وكما في الشكل (1) الذي يوضح التوزيع النسبي لهيكل صادرات العراق.



2-1-1 الإستيرادات السلعية: سجّلت الاستيرادات السلعية الكلية لعام 2025 مبلغاً قدره (84179.8)

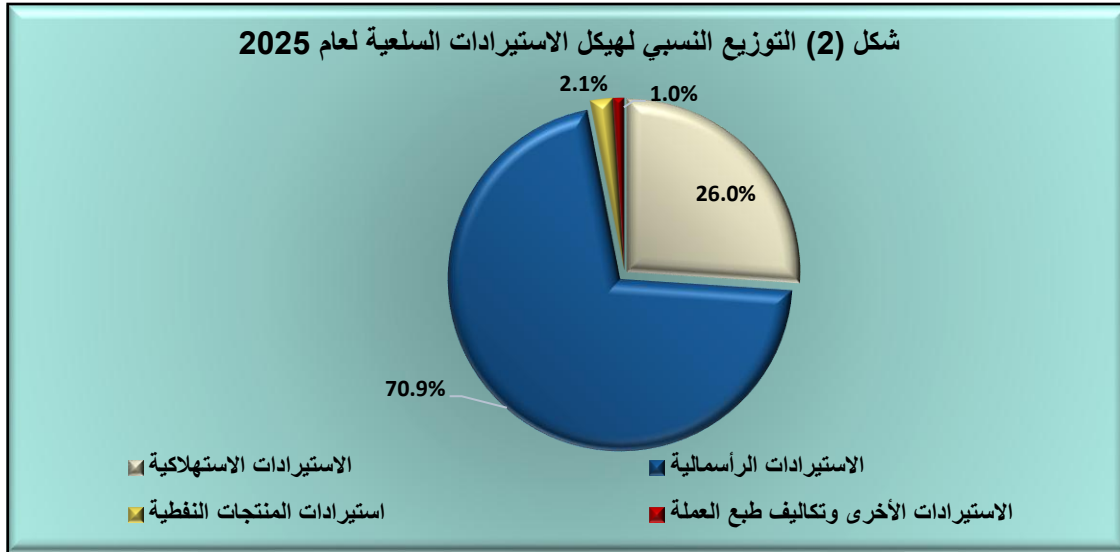
مليون دولار على أساس (سيف) و (71552.7) مليون دولار على أساس فوب، بعد إستقطاع نسبة (15%) من قيمة الاستيرادات الكلية عن تكاليف الشحن والتأمين لتحويلها من سيف الى فوب، وفيما يأتي توضيح لمكونات الإستيرادات على أساس (فوب):

- **الاستيرادات الاستهلاكية:** بلغت قيمة الاستيرادات الاستهلاكية لعام 2025 نحو (18636.9) مليون دولار، مستحوذةً على نسبة (26%) من إجمالي الاستيرادات السلعية (على أساس فوب). وحلّ القطاع الخاص في المرتبة الأولى بحصة بلغت (86.6%) من هذه الاستيرادات، في حين شكلت الاستيرادات الحكومية النسبة المتبقية البالغة (13.4%)، والتي تركزت بشكل رئيسي في استيرادات الطاقة الكهربائية، الأدوية، ومفردات البطاقة التموينية.

- **الاستيرادات الرأسمالية:** شكّلت هذه الاستيرادات نسبة (70.9%) من إجمالي الاستيرادات السلعية لتبلغ (50736.1) مليون دولار، وقد شكلت إستيرادات القطاع الخاص (95.5%) من إجمالي الاستيرادات الرأسمالية، فيما شكلت النسبة المتبقية منها والبالغة (4.5%) الاستيرادات الحكومية الخاصة بالأجهزة الأمنية وإستيرادات قطاع الكهرباء.

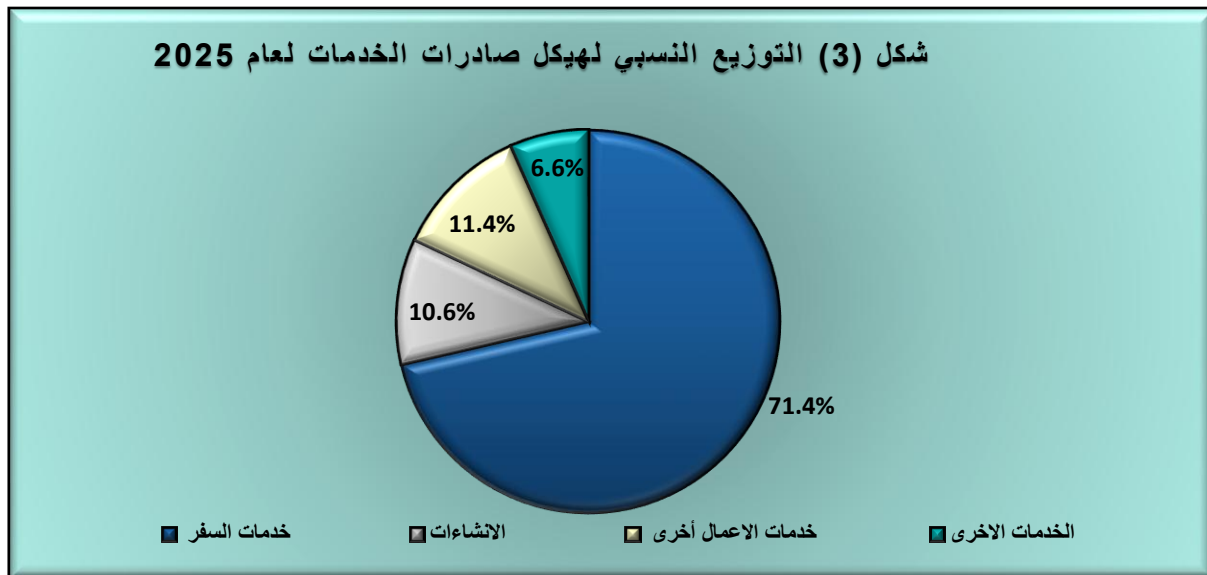
- **شكّلت استيرادات الحكومة من المنتجات النفطية** لعام 2025 مساهمة نسبية بلغت (2.1%) من إجمالي الاستيرادات السلعية وبقية (1488.3) مليون دولار.

- **الاستيرادات الحكومية الأخرى وتكاليف طبع العملة:** شكل هذا النوعين من الاستيرادات مساهمة ضئيلة بلغت (1%) من إجمالي الاستيرادات السلعية لتبلغ (691.4) مليون دولار، وكما في الشكل (2) الذي يوضح التوزيع النسبي لهيكل الاستيرادات السلعية.

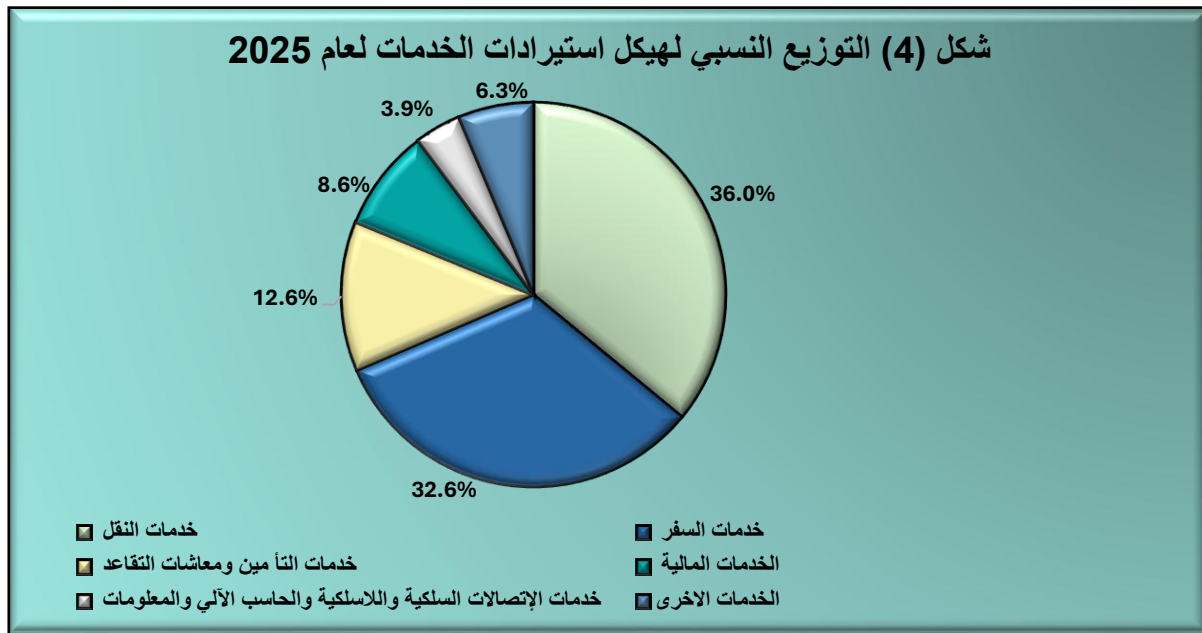


2-1 ميزان الخدمات: سجّل ميزان الخدمات لعام 2025 عجزاً بلغت قيمته (16396.3) مليون دولار، وفيما يأتي توضيح مفصل لميزان الخدمات:

1-2-1 صادرات الخدمات: سجّلت صادرات الخدمات لعام 2025 (10490) مليون دولار، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس الى خدمات السفر التي شكّلت مساهمة نسبية بلغت (71.4%) من إجمالي الصادرات الخدمية، كما احتلت صادرات خدمات الأعمال الأخرى المرتبة الثانية وبنسبة مساهمة (11.4%)، وحققت صادرات خدمات الإنشاءات مساهمة نسبية بلغت (10.6%)، فيما احتلت الخدمات الأخرى النسبة المتبقية من المساهمة النسبية والبالغة (6.6%)، وكما في الشكل (3) الذي يوضح التوزيع النسبي لهيكل الصادرات الخدمية.



2-2-1 استيرادات الخدمات: سجّل جانب الاستيرادات الخدمية لعام 2025 ما قيمته (26886.3) مليون دولار، إذ احتلت خدمات النقل المرتبة الأولى وبمساهمة نسبية بلغت (36%)، واحتلت خدمات السفر المرتبة الثانية وبمساهمة بلغت (32.6%) من إجمالي الاستيرادات الخدمية، كما احتلت خدمات التأمين المرتبة الثالثة وبمساهمة نسبية بلغت (12.6%)، وسجّلت استيرادات الخدمات المالية مساهمة بلغت (8.6%)، فيما بلغت المساهمة النسبية لكل من خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وباقي الخدمات (3.9%) و (6.3%) على التوالي من إجمالي الاستيرادات الخدمية، وكما موضح في الشكل (4).

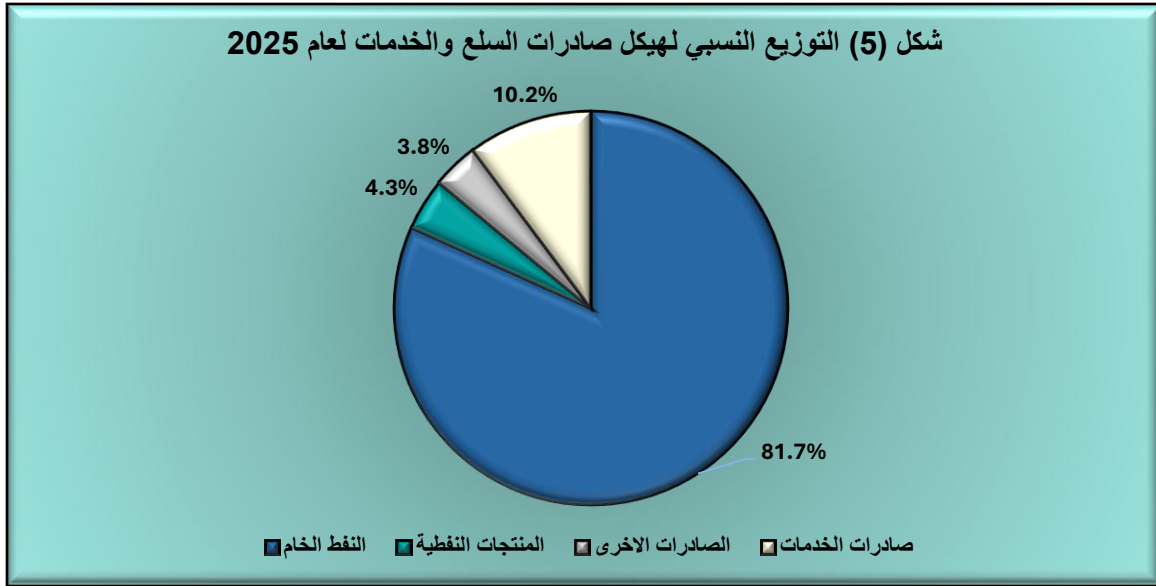


1-3-3 ميزان السلع والخدمات:

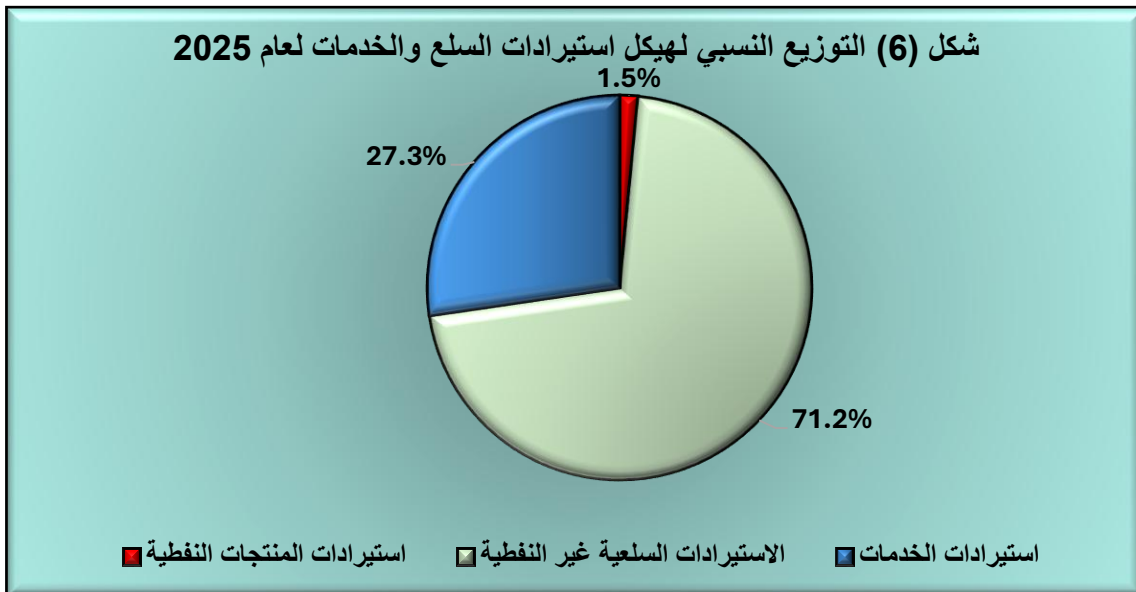
سجّل ميزان السلع والخدمات لعام 2025 فائضاً بلغت قيمته (4527) مليون دولار، وفيما يأتي تحليل مفصل لتفاصيل هذا الفائض:

1-3-1 صادرات السلع والخدمات:

سجّل إجمالي صادرات العراق السلعية والخدمية ما قيمته (102966) مليون دولار، حيث شكّلت صادرات العراق السلعية نسبة (89.8%) من إجمالي الصادرات السلعية والخدمية، فيما احتلت صادرات الخدمات النسبة المتبقية والبالغة (10.2%) من إجمالي صادرات السلع والخدمات. بلغت المساهمة النسبية لصادرات العراق من (النفط الخام والمنتجات النفطية) لعام 2025 نسبة (86%) من إجمالي صادرات العراق السلعية والخدمية، فيما بلغت المساهمة النسبية للصادرات السلعية الأخرى نسبة (3.8%)، وبلغت المساهمة النسبية لصادرات الخدمات (10.2%)، وكما موضح في الشكل (5).



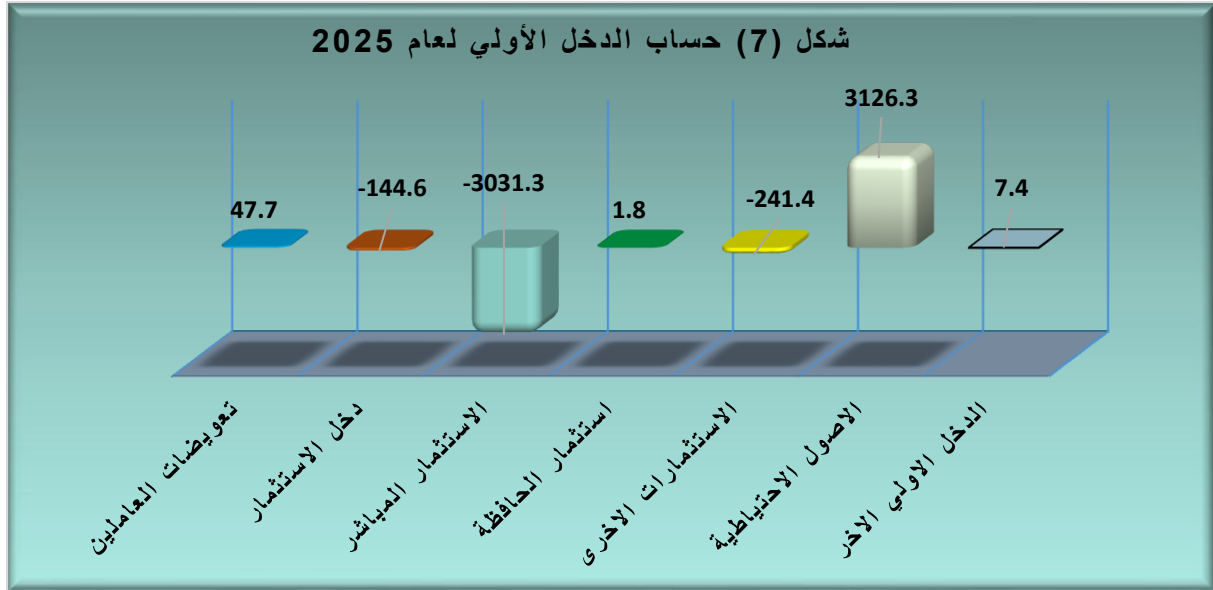
2-3-1 استيرادات السلع والخدمات: سجّل إجمالي استيرادات العراق السلعية والخدمات لعام 2025 ماقيمته (98439) مليون دولار، حيث شكّلت استيرادات العراق من المنتجات النفطية نسبة (1.5%) من إجمالي استيرادات العراق السلعية والخدمات، فيما شكّلت الاستيرادات السلعية غير النفطية والإستيرادات الخدمية مساهمات نسبية بلغت (71.2%) و (27.3%) على التوالي، وكما موضح في الشكل (6) أدناه.



4-1 حساب الدخل الأولي:

سجل هذا الحساب لعام 2025 عجزاً قيمته (89.5) مليون دولار، وفيما يأتي تحليل مفصل لهذا الحساب:

- **تعويضات العاملين:** تمثل هذه الفقرة المبالغ المحولة من قبل العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لأقل من سنة، حيث حقق صافي تعويضات العاملين لعام 2025 فائضاً بلغ (47.7) مليون دولار نتيجة زيادة تدفقات تعويضات العاملين الى الداخل عن مدفوعاتهم الى الخارج.
- **دخل الاستثمار:** سجل صافي حساب دخل الاستثمار عجزاً بلغ (144.6) مليون دولار نتيجة زيادة المدفوعات التي تمثل أغلبها أرباح الشركات الأجنبية العاملة في العراق ومنها أرباح الشركات النفطية الأجنبية المحولة إلى الخارج ، وفيما يأتي تحليل أكثر تفصيلاً لهذا الدخل:
 1. **الاستثمار المباشر:** سجل صافي دخل الاستثمار المباشر لعام 2025 عجزاً مقداره (3031.3) مليون دولار نتيجة زيادة المدفوعات المتمثلة بتحويلات أرباح الشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق الى الخارج التي شكّلت نسبة (52.8%) من جانب المدفوعات، فضلاً عن زيادة التدفقات الأخرى المتمثلة بأرباح الشركات غير النفطية الى الخارج التي شكّلت نسبة (47.2%).
 2. **استثمار الحافطة:** حقق صافي استثمارات الحافطة لعام 2025 فائضاً بلغت قيمته (1.8) مليون دولار، نتيجة زيادة مقبوضات الفوائد المستحقة للسندات الخارجية للحكومة.
 3. **الاستثمارات الأخرى:** سجّلت الاستثمارات الأخرى (التي تشمل الدخل من حصص الملكية والفوائد) عجزاً قيمته (241.4) مليون دولار، والذي يعزى الى ارتفاع الفوائد المدفوعة عن القروض الخارجية للحكومة، على الرغم من وجود مقبوضات فوائد الاستثمار الليلي للحكومة وفوائد متحققة عن ودائع الجهاز المصرفي.
 4. **الأصول الاحتياطية:** حقق صافي التدفقات المتولدة من فوائد الأصول الاحتياطية للبنك المركزي في الخارج فائضاً بلغت قيمته (3126.3) مليون دولار، ويعزى هذا الفائض في التدفقات بالدرجة الأساس الى ارتفاع فوائد الودائع بالعملات الأجنبية وفوائد أدونات الخزائن الأجنبية وفوائد الاستثمار الأوروبي للبنوك الخارجية فضلاً عن ارتفاع فوائد الاستثمار الليلي.
- **الدخل الأولي الآخر:** حقق هذا الحساب فائضاً بلغت قيمته (7.4) مليون دولار لعام 2025، والذي يعزى إلى ارتفاع مقبوضات بدلات إيجار القطاع الخاص المحولة إلى الداخل.



5-1 حساب الدخل الثانوي:

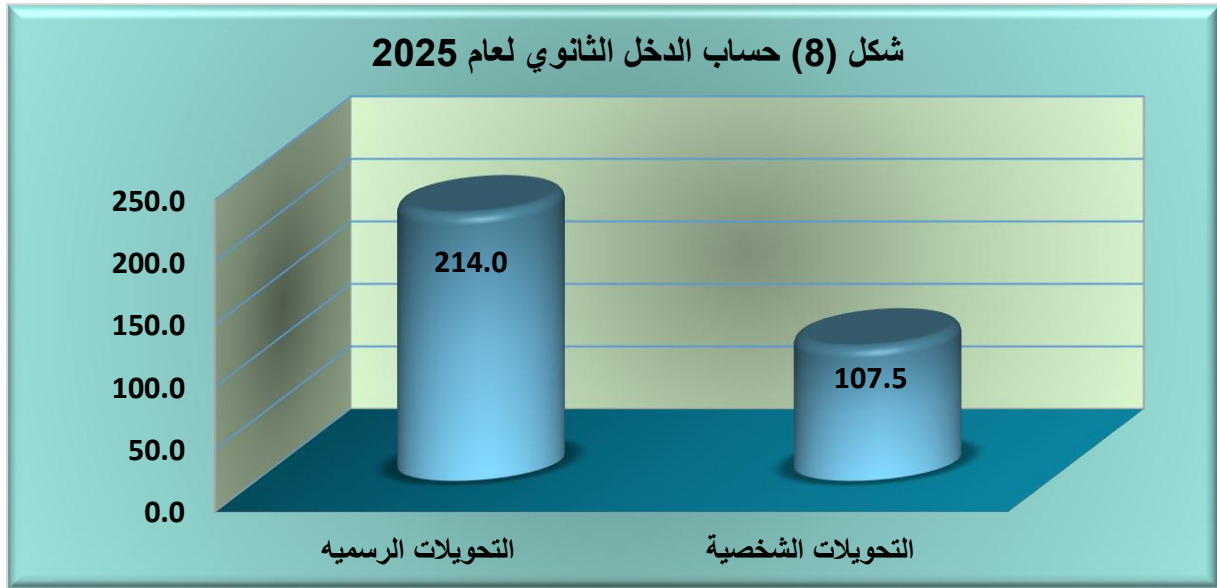
سجل صافي حساب الدخل الثانوي لعام 2025 فائضاً قدره (321.5) مليون دولار، وفيما يأتي مكونات الحساب، وكما موضح في الشكل (8) أدناه:

1-5-1 التحويلات الرسمية (التي تشمل تحويلات الحكومة): سجل صافي التحويلات الرسمية فائضاً بلغ

(214) مليون دولار، بعد تحقيق صافي التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي الى الداخل تدفقاً الى الداخل بلغت قيمته (240.8) مليون دولار، فيما سجلت كل من التحويلات الجارية المتنوعة من الحكومة العامة والمنح الجارية تدفقات الى الخارج بلغت قيمتها (24.8) و (2) مليون دولار على التوالي.

2-5-1 التحويلات الخاصة للشركات المالية وغير المالية والأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح

سجل صافي هذه التحويلات لعام 2025 فائضاً قيمته (107.5) مليون دولار بعد تحقيق صافي التحويلات الشخصية بضمنها تحويلات العاملين والمساعدات والتقاعد صافي تدفقات الى الداخل بلغت قيمتها (112.9) مليون دولار، فيما سجل صافي التحويلات الجارية الأخرى بضمنها أقساط ومطالبات التأمين والاشتراكات في المنظمات الدولية تدفقات الى الخارج بلغت قيمتها (-5.4) مليون دولار.



2- الحساب الرأسمالي:

سجل الحساب الرأسمالي لعام 2025 عجزاً ضئيلاً قدره (0.1) مليون دولار، ويمثل هذا الحساب التحويلات الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول الثابتة والمنح الرأسمالية المقدمة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية.

3- الحساب المالي

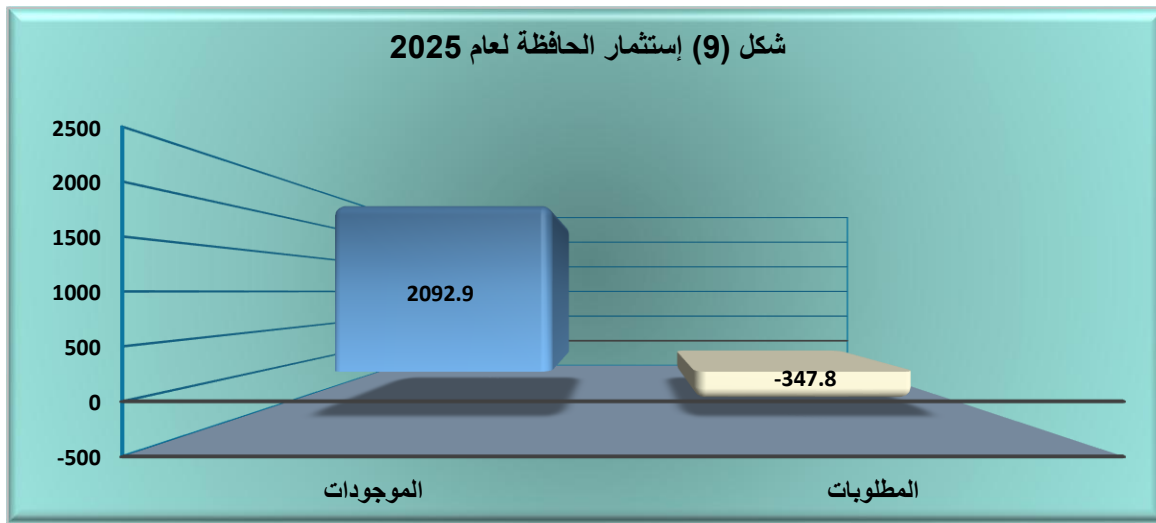
بلغ صافي تدفقات الحساب المالي خلال عام 2025 مبلغاً قيمته (-3923.8) مليون دولار، وقد ظهر هذا الحساب بإشارة سالبة نتيجةً للتغيرات التي طرأت على كل من الأصول والخصوم المالية الخارجية، وفيما يأتي استعراض لمكونات هذا الحساب:

3-1 صافي الاستثمار المباشر: حقق صافي هذا الحساب خلال عام 2025 فائضاً مقداره (8601.6)

مليون دولار، ويُعزى هذا الفائض الى زيادة الأصول المالية الخارجية بقيمة (421.9) مليون دولار، مع انخفاض في الخصوم المالية بقيمة (8179.7) مليون دولار عن تسديد الكلف الرأسمالية للحقول النفطية المقدمة من قبل مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق والتي تُعد خصوم مالية على العراق.

وتشير بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أنَّ المساهمة النسبية للتدفقات الخارجة من العراق بلغت (4.9%) من الاستثمار المباشر، أمّا المساهمة النسبية للتدفقات الداخلة الى العراق فقد شكّلت (95.1%) من قيمة صافي الاستثمار المباشر.

3-2 استثمار الحافظة: حقق صافي هذا الحساب لعام 2025 فائضاً قيمته (2440) مليون دولار، بعد تسجيل جانب الموجودات إرتفاعاً بلغت قيمته (2092.9) مليون دولار، تركّز الجزء الأكبر منها بصافي استثمارات الحكومة العامة التي شكلت نسبة (99.6%) من إجمالي الموجودات، في حين شكّل صافي استثمارات القطاعات الأخرى نسبة (0.4%) من إجمالي الموجودات. أما جانب المطلوبات فقد سجّل لعام 2025 قيمة سالبة بلغت (347.1)، حيث بلغت تسديدات الحكومة العامة الى صندوق النقد الدولي (348) مليون دولار والتي تمثل تسديدات سندات الدين، فيما بلغت استثمارات القطاع الخاص المستثمرة والمسددة لعام 2025 ماقيمته (2.3) و (1.4) مليون دولار على التوالي مُتمثلة باستثمارات سوق العراق للأوراق المالية، وكما موضح في الشكل (9).



3-3 الاستثمارات الأخرى: سجّل هذا النوع من الاستثمارات لعام 2025 تدفقات سالبة بلغت قيمتها (5005.2) مليون دولار، ويعزى هذا الى العجز المتحقق في صافي الاستثمار الخاص وصافي ودائع المقيمين في الخارج، وفيما يأتي تحليل لصافي هذا الحساب:

3-3-1 سجل صافي الاستثمار الرسمي: صافي الاستثمار خلال عام 2025 فائضاً بلغت قيمته (231.2) مليون دولار، ويعزى هذا الفائض إلى:

- **جانب المطلوبات للاستثمار الرسمي** الذي سجل ماقيمته (-4538.3) مليون دولار والذي يُمثل إنخفاضاً لمطلوباتنا الخارجية والتي تضمنت (تسديدات القروض والإلتزامات على الحكومة) بنسب مساهمة (43% ، 59.7%) على التوالي ، فيما سجّل المسحوب من القروض إرتفاعاً بلغت قيمته (119) مليون دولار.

- جانب الموجودات للاستثمار الرسمي: سجّل هذا الجانب عجزاً قيمته (4307.1) مليون دولار، ويُعزى ذلك الى انخفاض الرصيد المتاح للحكومة وإئتمانات التجارة اللذين شكلا نسبة (88.6%) و (11.5%) على التوالي.

3-3-2 صافي الإستثمار لشركات الإيداع الأخرى: سجّل صافي الاستثمار للقطاع الخاص لعام 2025 عجزاً بلغت قيمته (6510.1) مليون دولار، بعد أن سجل جانب الموجودات إنخفاضاً قيمته (6845.5) مليون دولار في مقابل تسجيل جانب المطلوبات إنخفاضاً قيمته (-335.4) مليون دولار والذي يمثل إنخفاضاً لمطلوبات القطاع الخاص الخارجية.

3-3-3 سجّل صافي ودائع القطاع الخاص في الخارج ولعام 2025 زيادة في قيمة ودائع المقيمين في الخارج بقيمة (1273.7) مليون دولار، والشكل (10) يوضح فقرة الاستثمارات الأخرى.



4-3 الأصول الاحتياطية:

سجل جانب الأصول الاحتياطية خلال عام 2025 إنخفاضاً قيمته (9960.2) مليون دولار، ويعزى هذا الإنخفاض الى التغيرات الحاصلة في مكونات الأصول الاحتياطية، وكما يأتي:

1-4-3 الموجودات الأجنبية: سجّل هذا النوع من الأصول الاحتياطية خلال عام 2025 إنخفاضاً بلغت قيمته (11539.2) مليون دولار، ويعزى هذا الإنخفاض الملحوظ الى التغيرات الحاصلة في مكونات الموجودات الأجنبية، وكما يأتي:

- **العملة والودائع:** سجّلت هذه الفقرة في عام 2025 عجزاً بلغت قيمته (684.5) مليون دولار، ويُعزى ذلك إلى انخفاض جانب العملة والودائع لدى البنوك الخارجية بقيمة (3059.8) مليون دولار فيما سجّلت العملة

والودائع لدى السلطات النقدية إرتفاعاً قيمته (2375.3) مليون دولار، وقد سجل الانخفاض الحاصل في فقرة العملة والودائع نسبة (5.9%) من الإنخفاض الحاصل في الموجودات الأجنبية.

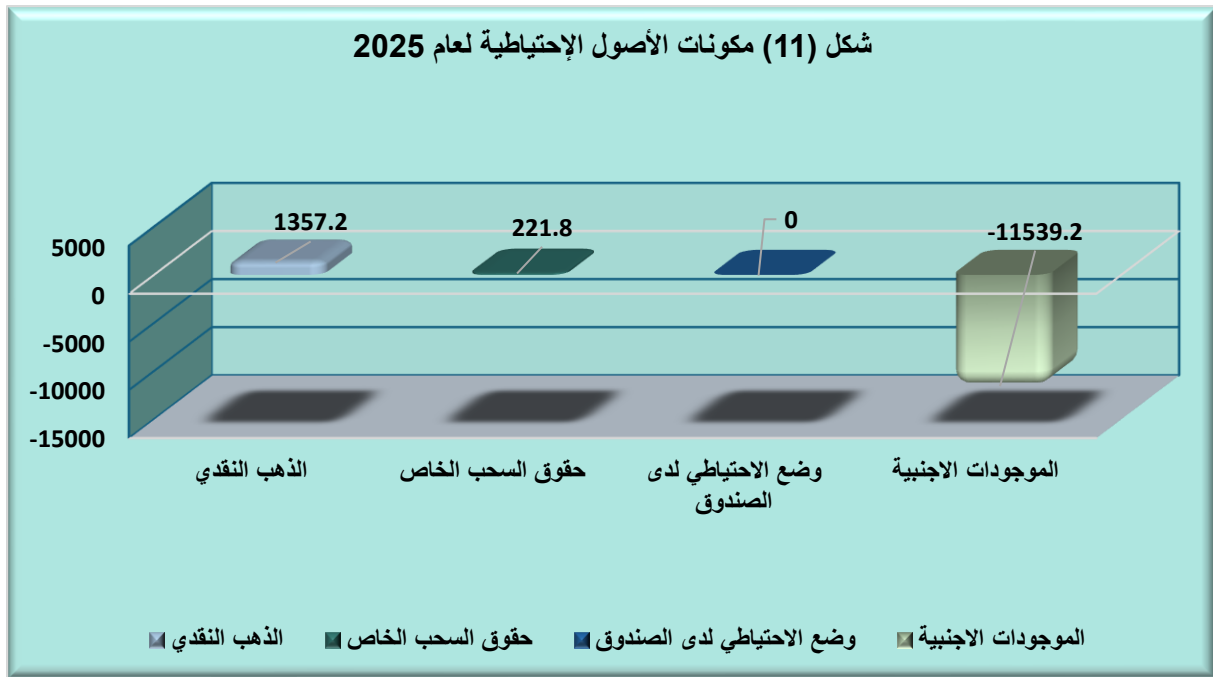
- **الأوراق المالية:** سجّلت الأوراق المالية لعام 2025 والمتمثلة بالمشتقات المالية الخاصة بأدوات السوق النقدية التي تشمل في جزء منها الاستثمارات الخاصة ببنك التسويات الدولية والاستثمار بودائع وأذونات صندوق النقد الدولي، وسندات اليوروكلير وغيرها من المشتقات المالية القابلة للتداول الدولي إنخفاضاً قيمته (10854.7) مليون دولار، ليشكل هذا الإنخفاض في الأوراق المالية نسبة (94.1%) من الإنخفاض الحاصل في الموجودات الأجنبية.

3-4-2 وضع الإحتياطي لدى الصندوق: لم يشهد وضع إحتياطي العراق لدى صندوق النقد الدولي أي تغييرات تذكر.

فيما حققت الحسابات الآتية في جانب الأصول الإحتياطية إرتفاعاً وكما يأتي:

3-4-3 الذهب النقدي: شهد رصيد الذهب لعام 2025 إرتفاعاً في قيمته (1357.2) مليون دولار نتيجة قيام العراق بشراء كميات من الذهب النقدي في هذا العام لتعزيز جانب الأصول الإحتياطية.

3-4-4 حقوق السحب الخاصة: سجّلت حقوق السحب الخاصة لعام 2025 إرتفاعاً قيمته (221.8) مليون دولار، والذي يعزى الى قيام العراق بشراء حصص إضافية من تلك الحقوق، فضلاً عن فروقات التقييم الدولي لقيمتها، والشكل (11) يوضح مكونات الأصول الإحتياطية.



1- صافي فقرة السهو والخطأ:

على الرغم من التوازن المبدئي في حسابات ميزان المدفوعات، إلا إنه من الناحية العملية هناك إختلالات تنشأ نتيجة قصور البيانات المصدرية ووسائل إعداد البيانات، ويطلق على هذا الإختلال بـ(صافي السهو والخطأ)، وهو إحدى السمات المعتادة في بيانات ميزان المدفوعات، حيث يتم إشتقاق هذه الفقرة كقيمة متبقية على أساس قيمة صافي الإقراض أو الإقتراض، كذلك يمكن إشتقاق هذه الفقرة بطريقة أخرى من المعادلة الآتية:

$$\text{صافي فقرة السهو والخطأ} = \text{صافي الحساب المالي} - (\text{صافي الحساب الجاري} + \text{صافي الحساب الرأسمالي})$$

أ. تشير القيمة الموجبة لصافي فقرة السهو والخطأ الى الإنخفاض الشديد في قيمة القيود الدائنة في الحسابين الجاري والرأسمالي.

ب. و/أو الإرتفاع الشديد في قيمة القيود المدينة في الحسابين الجاري والرأسمالي.

ج. و/أو الإرتفاع الشديد في قيمة صافي زيادة الأصول في الحساب المالي.

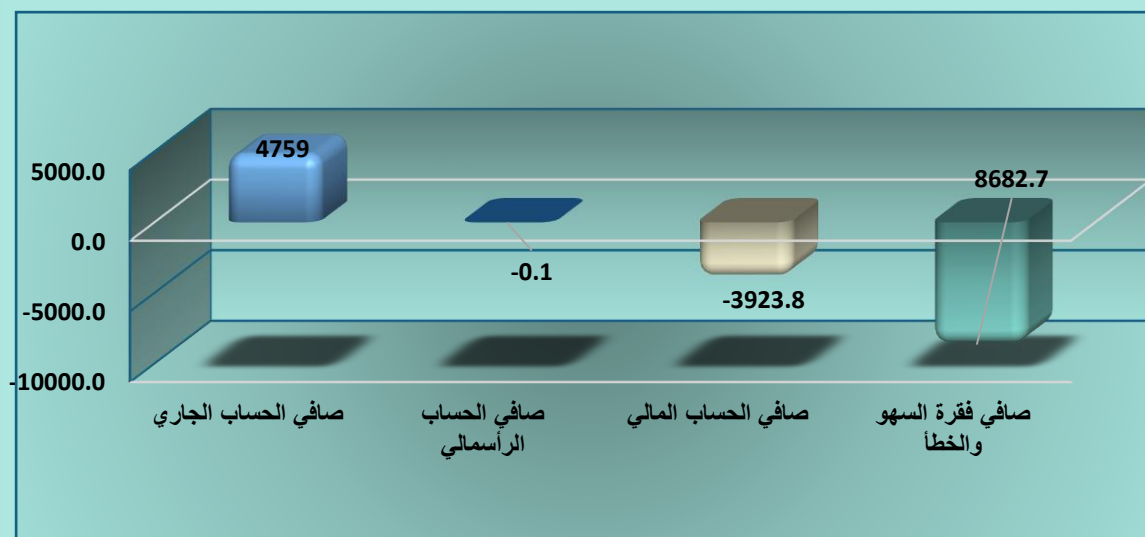
د. و/أو الإنخفاض الشديد في قيمة صافي زيادة الخصوم في الحساب المالي.

(وتنعكس هذه الإتجاهات عندما تكون قيمة صافي السهو والخطأ سالبة).

أظهر ميزان المدفوعات العراقي لعام 2025 صافي فقرة السهو والخطأ بإشارة سالبة بقيمة (-8682.7) مليون دولار، ويُعزى هذا الى الفقرتين (أ، ج) أعلاه والتي تعني إرتفاع جانب القيود الدائنة في الحساب الجاري، والإنخفاض الشديد في قيمة صافي الأصول في الحساب المالي، ويوضح الشكل (12) فقرة صافي السهو والخطأ.

شكل (1) الجوانب الدائنة والمدينة في الحسابات الرئيسية لميزان المدفوعات			
الفقرات	الجانب الدائن	الجانب المدين	الصافي
صافي الحساب الجاري	107527.7	102768.7	4759
صافي الحساب الرأسمالي	0	0.1	-0.1
صافي الحساب المالي	-17324.3	-13400.5	-3923.8
صافي السهو والخطأ			-8682.7

شكل (12) فقرة صافي السهو والخطأ لميزان المدفوعات العراقي لعام 2025



صافي الحساب الجاري صافي الحساب الرأسمالي صافي الحساب المالي صافي فقرة السهو والخطأ

